

موقف الكنيسة الأرثوذكسية من وهب الأعضاء

يمثلُ وهب الأعضاء شكلاً مميزاً من الشهادة للمحبة. وتشجّع الكنيسة ممارسته لأنه يعالج، لا بل ينقذ حياة كثيرين، ولأنه يدخلُ في شريعة الخير والمجانية. وقد اتخذ المجمع الأنطاكي المقدس سنة 1996 قراراً أكد فيه على أن وهب الأعضاء لا يتناقض مع إيمان الكنيسة الأرثوذكسية وعقيدتها اللاهوتية. وقد حدد شروطاً لكي تعتبر عملية الوهب متوافقة مع الإيمان القويم.

تتضمن عملية منح عضو بين حيّ وحيّ القرار الواعي والحرّ الذي يعبر عنه المانح بقبوله زرع أحد أعضائه السليمة، وفي ظروف تسمح بأن تؤدي وظيفتها في شخص آخر يحتاج إلى ذلك العضو، وذلك لإتاحة الفرصة إلى المتلقي بتحسين ظروفه الحياتية ومنع وفاته. بالنسبة للكنيسة، يكتسب هذا المنح معناه العميق لأنه يدخل ضمن منطق المجانية الكاملة لأن المانح لا يُمنح شيئاً من جسده، بل جزءاً من ذاته.

تُتبع في عملية منح الأعضاء إجراءات طبية وعلمية دقيقة وتراعى بأن القوانين المرعية الإجراء. إلا أن الأخلاقيات التي يجب مراعاتها تختلف بين عملية زرع لمانح متوفي عن تلك التي يقوم بها مانح حيّ. ولكي تكون عملية منح الأعضاء تعبيراً عن المحبة المجانية، لابدّ من احترام بعض الشروط. ففي حالة مانح حيّ، لابدّ من الحصول على موافقته والتأكد من غياب أية أخطار على صحته. كما يقتضي أنّ تكون موافقته علنية وحرّة خالية من أي ترغيب أو ضغط أو إكراه كشرط مسبق لكي تكتسب عملية الزرع سمة الهبة ولا تُفسّر كفعلٍ قسري أو كاستغلال. كما يجب أن يُبلّغ المانح بجميع الأخطار التي تتضمنها موافقته.

بالنسبة للكنيسة، يمكن وهب الأعضاء فقط إذا كانت الأضرار والمخاطر الجسدية والنفسية التي قد تلحق بالمانح للعضو، متوازنة مع الخير الذي يُترجى في المتلقي للعضو الموهوب. وتقع على الطبيب مسؤولية التمييز، مع المانح، إذا كانت المخاطر المرتبطة بزرع العضو تتناسب مع الخير المرتجى للمريض المتلقي له فتؤخذ بعين الاعتبار الحالة الصحيّة للمانح وللمتلقي. إن ما سبق يتعلق بوهب أعضاء محددة بين حيّ وحيّ، ذلك أنه لا يمكن استخراج أعضاء حيوية إلا بعد الموت، لأنّ استخراجها أثناء الحياة يؤدي حتماً إلى موت المانح.

لقد تحدثنا عن موافقة الواهب الحي للعضو من أعضائه ولكن كيف يكون التصرف في حالة مانح متوفي، من الضروري الحصول على موافقة المانح قبل وفاته وموافقة عائلته بعد وفاته. وكذلك يجب التحقق من الوفاة. وقد حدد القانون اللبناني الشروط الواجب توافرها لإعلان الموت

الدماعي. ففي حالة غياب وعي المانح قبل موته، تكتسبُ موافقة أقربائه نفس القيمة الأخلاقية وفي هذه الحالة، لا تقع المسؤولية على المتوفي، بل على أقربائه. وتشدد الكنيسة على أن يكون الزرع ثمرة هبة وأن تؤخذ بالاعتبار موافقة العائلة. فحرمان العائلة من حق الموافقة على الوهب، لا تتوافق مع موقف الكنيسة.

إنّ منح الأعضاء بعد الموت فعلٌ نبيل ويستحق الاحترام . وإذا كانت الكنيسة تواصل الحديث عن هبة، حتّى بعد موت الشخص، فلأنّها تؤمن بأنّ زرع الأعضاء هو دومًا ثمرة هبة إرادية وسخية، على أن يكون الهدف علاج شخصٍ جدير بالاستحقاق من دون تمييز في مركزه الاجتماعي أو عمره أو دينه أو ما سوى ذلك.

ولكن كيف نحدد حصول الوفاة؟

يحدد اللاهوت المسيحي الموتُ بأنه الانفصال التام لوحدة الشخص كنتيجة لانفصال النَّفس عن الجسد. إن موت شخصٍ ما، يُنتج حتمًا علاماتٍ بيولوجية يتعرف عليها المرء بطريقةٍ بديهية. وأوّلُ مادة تتلفُ في الجسم لدى الموت هو الجهاز العصبي، ذلك أن وظيفة هذا النظام مهمة لدرجة أن تلفه يجعلُ الحفاظ على تكامل الجسم مستحيلًا. ويمكن اعتبار هذا التلف، والذي يتمّ بالتوقف الكامل لنشاط الدماغ، علامة أكيدة على موت الشخص. وفي هذا السياق، لا يجب أن يوجد أدنى مستوى من الشك في حصول الوفاة. من دون هذا اليقين لا يمكن المباشرة بعملية الوهب. المقياس المستخدم بالعموم للتحقق من موت شخصٍ ما هو التوقف الكامل والنهائي لنشاط الدماغ. وتسمح بذلك التقنيات الطبية المتوفرة في أيامنا هذه للتأكد من ذلك.

تعتبر الكنيسة الأرثوذكسية أن وهب الأعضاء هو عمل من أعمال المحبة المطلوبة، لكن الاستخفاف بالحياة أو المتاجرة بأعضاء الجسد مرفوضان. وعلينا دائمًا أن نتعاطى مع كل حالة بذاتها حسب معطياتها، على ألا نخرج عن الطاعة لوصايا الرب الواهب الحياة .